الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/41/BRA/1

الجمعية العامة

Distr.: General
1 September 2022
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**

**الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل**

**الدورة الحادية والأربعون**

7-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

# التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

# البرازيل

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

# المحتويات

*الصفحة*


أولاً – المنهجية وعملية التشاور ..... 3

ثانياً – التطورات في الإطارين المعياري والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ..... 4

ثالثاً – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها ومتابعة الاستعراض السابق واستمراريته..... 5

الصكوك الدولية والتوصيات العامة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ..... 5

الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية..... 6

حماية فئات محددة (المنحدرون من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والنساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال والمراهقون، ومجتمع الميم)..... 9

المهاجرون واللاجئون والمدافعون عن حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر..... 13

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان..... 14

الأمن العام ومكافحة التعذيب ونظام العدالة ومكافحة العمل القسري ..... 15

الحق في الصحة والسكن والتعليم..... 15

رابعاً – الأولويات الوطنية الرئيسية ..... 18

خامساً – بناء القدرات والمساعدة والدعم التقنيان: التوقعات والطلبات..... 19

## أولاً- المنهجية وعملية التشاور

1- تجمع هذه الوثيقة أهم المعلومات عن حقوق الإنسان في البرازيل فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة في الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. وقد فصّل تقرير منتصف المدة بالفعل جزءاً كبيراً من التطورات الحاصلة منذ بداية الجولة (2017) حتى عام 2019؛ ولذلك، ستقدم البرازيل هذه الوثيقة استكمالاً لتلك المعلومات، إلى جانب البيانات الجديدة التي ظهرت بعد تلك الفترة.

2- ومن المؤكد أن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في البرازيل هي الأكثر اتساماً بالطابع التشاركي على الإطلاق. وقد أدت مبادرة البرازيل الرامية إلى تعزيز التزامها بآلية الاستعراض، من خلال تقديم تقرير منتصف المدة لأول مرة والسعي إلى نقل المعلومات على الصعيد الوطني عبر الآلية المذكورة، إلى سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها مختلف الجهات الفاعلة. وعلاوة على ذلك، قدم المجتمع المدني تقريره الموازي لمنتصف المدة. كما أنشأ مجلس النواب المرصد البرلماني للاستعراض الدوري الشامل. وقد أُنشئَ هذا المرصد بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

3- ولدى صياغة هذه الوثيقة، أرسلت وزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان، المسؤولة عن إعداد التقارير الدولية عن حقوق الإنسان، استشارات إلى 25 وكالة حكومية. وقامت في البداية بتجميع وفحص جميع المعلومات التي تلقتها بالفعل من هذه الوكالات في السنوات الأربع والنصف الماضية. وبعد ذلك، قامت الوزارة بربط وتأكيد محتويات هذه المعلومات وفقاً لكل توصية واردة. وقد شاركت جميع الوكالات التي تمت استشارتها في العملية واستجابت للاستشارات وفقاً لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الوزارة معلومات إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكتب محامي الدفاع العام، اللذين قدماً أيضاً مساهماتهما.

4- وبعد تلقي هذه المساهمات، شرعت الوزارة في إعداد هذه الوثيقة، مع مراعاة قرارات الأمم المتحدة 21/16 و119/17 و115/49. ولهذا السبب، نظم هذا التقرير وفقاً للتقسيم الذي اقترحته الأمم المتحدة.

5- وقد عرض هذا التقرير على عملية تشاور عامة واسعة النطاق مع مؤسسات متنوعة، على النحو المفصل أدناه.

6- وفي البداية، نشر الحكومة مشروع التقرير لجمع الانطباعات على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان لمدة 50 يوماً تقريباً، من خلال استمارة شبه مهيكلة تتضمن 17 سؤالاً مقسمة إلى فروع، باتباع نفس الهيكل في هذا التقرير. وتشمل مصطلحات التقييم الممكنة عبارات "ممتاز" و"جيد" و"منتظم" و"غير كاف" وهناك حيز فارغ للملاحظات الإضافية. وكانت 50 في المائة من الردود الواردة "ممتازة" و50 في المائة "غير كافية". ولم تكن هناك أي ردود في الحيز الفارغ.

7- وقد نشر التقرير على نطاق واسع من خلال الشبكات الاجتماعية الخاصة بوزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان وعلى موقعها الالكتروني. وعلاوة على ذلك، طلبت الحكومة الكشف عنه للمنظمات والجهات الفاعلة المهتمة من خلال رسالة إلكترونية أُرسلت إلى مكتب الأمم المتحدة في البرازيل، بهدف تحقيق مشاركة أكبر في استمارة المشاورات.

8- وقدمت المؤسسات ذات الصلة، مثل مكتب المحامي العام الاتحادي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ملاحظاتها بشأن التقرير.

9- وفيما يتعلق بالمشاورات العامة، شاركت وزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان ووزارة الخارجية، في أيار/مايو 2022، في جلسة علنية لمناقشة مشروع التقرير مع ممثلين عن المجتمع المدني والبرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

10- وبالإضافة إلى ذلك، حرصت الحكومة على أن تشمل عملية التشاور مؤسسات وحكومات الولايات والبلديات، من خلال إرسال رسائل رسمية إلى جميع الولايات الاتحادية تطلب فيها مساهمات في التقرير. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه المبادرة، فقد استجابت 8 وحدات اتحادية من أصل 27 وحدة. وتناولت التعليقات القضايا المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين والأطفال والمراهقين، ومكافحة العمل القسري وحقوق الأشخاص المنتمين إلى مجتمع الميم والنساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن الشعوب التقليدية والأصلية. وشملت الاقتراحات توسيع نطاق المعلومات المتعلقة بالإطار القانوني لمواضيع مثل مكافحة العنف ضد المرأة.

11- وفي نهاية المطاف، فإن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التشاور العام، من أجل نقل النقاش حول آلية الاستعراض إلى مجالات مختلفة، عامة وخاصة، جديرة بالاهتمام وتزيد من إبراز الاستعراض الدوري الشامل. ونأمل خلال الجولات المقبلة أن نحقق عدداً أكبر من المشاركين في المشاورات وجلسات الاستماع العلنية والاستمارات الإلكترونية والرسائل الرسمية الموجهة إلى الهيئات دون الوطنية.

## ثانياً- التطورات في الإطارين المعياري والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

12- لدى البرازيل سجل قوي من التعاون مع الآلية الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان. وقدم البلد، في عام 2001، دعوة دائمة للقيام بزيارات من جميع الإجراءات الخاصة المواضيعية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وهي واحد من البلدان التي تلقت أكبر عدد من الزيارات من جانب المكلفين بولايات.

13- فقد تلقت البرازيل، منذ الجولة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل، أربع زيارات من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة – أليس كروز، المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم؛ وإيكبونوسا إيرو، الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان آنذاك؛ وباسكوت تونجاك، المقرر الخاص المعني بالمواد والنفايات الخطرة آنذاك، وكليمان فول، المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات. وتلقت البرازيل أيضاً زيارة تقنية رفيعة المستوى للجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

14- وفي عام 2019، أعيد انتخاب البرازيل في مجلس حقوق الإنسان، للفترة 2020-2022. وفي تلك المناسبة، أكد البلد من جديد التزامه بتعزيز وحماية أعلى معايير حقوق الإنسان، وبالدفاع عن الديمقراطية، وبإقامة دولة تعمل بصورة جيدة في ظل سيادة القانون. وفي عام 2021، تقدمت البرازيل بطلب لإعادة انتخابها في مجلس حقوق الإنسان، للفترة 2024-2026.

15- وفيما يتعلق بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تعتبر البرازيل طرفاً في 16 معاهدة من معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية الـ18. وجرى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات في عام 2017. وفيما يتعلق بالصكين اللذين ليست البرازيل طرفاً فيهما، تجري مناقشة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في البرلمان البرازيلي. ولا يزال التوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قيد النظر.

16- وتعد البرازيل طرفاً في سبع من الاتفاقيات الأساسية الثماني، في إطار منظمة العمل الدولية، بعد أن صدقت في عام 2018 على اتفاقية العمال المنزليين رقم 189.

17- وسنت الحكومة البرازيلية، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، كما سنت، في كانون الثاني/يناير 2022، اتفاقيةَ البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب.

18- وانضمت البرازيل أيضاً إلى التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، في عام 2021، وإلى التحالف الدولي للحرية الدينية أو المعتقد، في عام 2020.

19- وإلى جانب هذه التطورات، صدر في عام 2015 القانون رقم 104 13، من أجل اعتبار قتل الإناث ظرفاً مشدداً لجريمة القتل وإدراج قتل الإناث في قائمة الجرائم البشعة. وفي وقت لاحق، وُضعت الخطة الوطنية لمكافحة قتل الإناث، بموجب المرسوم رقم 906 10 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، التي كان أحد أهدافها تشجيع الناس على الإبلاغ عن جميع أشكال العنف ضد المرأة.

20- وتجدر الإشارة أيضاً إلى سنّ قوانين مختلفة في الفترة من عام 2017 إلى عام 2022 بهدف تغيير قانون ماريا دا بِينْيا. وتنص هذه القوانين، في جملة أمور، على اتخاذ تدابير وقائية عاجلة يمكن أن يحددها رئيس الشرطة أو غيره من أفراد الشرطة، مع موافقة لاحقة من السلطة القضائية، ومصادرة أي أسلحة نارية في حوزة المعتدي بأمر من المحكمة.

21- ومن المعالم المعيارية الأخرى ذات الصلة سن القانون رقم 132 14 في عام 2021، الذي يغير القانون الجنائي لينص على أن استخدام أي وسيلة في جريمة المطاردة، توازيه زيادة في العقوبة عندما تكون الضحية طفلاً أو مراهقاً أو مسناً، أو عندما ترتكب الجريمة ضد امرأة على أساس الجنس.

## ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها ومتابعة الاستعراض السابق واستمراريته

22- بالنظر إلى عرض البرازيل لتقرير منتصف المدة، سنستخدم في تناول هذا الموضوع التقسيم المواضيعي الذي سبق تحديده من أجل توفير معلومات محدثة لتلك الوثيقة، باتباع نفس الهيكل المنهجي.

### الصكوك الدولية والتوصيات العامة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

23- أطلق المرصد البرلماني للاستعراض الدوري الشامل، وهو شراكة بين مجلس النواب ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، رسمياً في جلسة رسمية لمجلس النواب في 18 شباط/فبراير 2020.

24- وفي عام 2021، عقدت 25 جلسة علنية مع موظفين حكوميين وممثلين عن المجتمع المدني وخبراء دوليين، من أجل مناقشة التقارير الموازية الأولية. وتتاح التقارير النهائية، التي صيغت بعد المناقشة. ويمكن الاطلاع على المحتويات الكاملة لجلسات الاستماع، مع نصوصها، فضلاً عن التقارير الموازية النهائية، باللغة البرتغالية على العنوان التالي: Relatórios, infográficos e audiências – Portal da Câmara dos Deputados (camara.leg.br).

25- ويمثل المحتوى المتاح في هذا الموقع مساهمة المرصد البرلماني للاستعراض الدوري الشامل في جولة الاستعراض الدوري الشامل هذه في البرازيل. وسيتم إطلاع الأمم المتحدة على النتائج التي تم الحصول عليها حتى 31 آذار/مارس، بغية المساهمة في الجولة المقبلة.

26- وعلى الصعيد الإقليمي وفي إطار الاتصالات الثنائية، شاركت البرازيل بنشاط في جميع دورات اجتماع السلطات الرفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان التي عقدتها السوق الجنوبية المشتركة، وفي اجتماعاتها المتخصصة بشأن المرأة والسكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي والشباب.

27- وقدمت البرازيل مساهمة طوعية إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بقيمة 10 000,00 دولار أمريكي، من أجل دعم تمويل أنشطة آلية الرصد الخاصة بفنزويلا في عام 2020. وقدمت البرازيل أيضاً مساهمة طوعية لصالح الأنشطة التي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بقيمة 10 000,00 دولار أمريكي في عامي 2020 و2021 من أجل دعم رصد حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا. بالإضافة إلى ذلك، قدمت مساهمة طوعية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بقيمة 20 000,00 دولار أمريكي في عام 2021.

## الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية

28- في عام 2020، حدد القانون رقم 13 982، اعتباراً من 2 نيسان/أبريل 2020، تدابير استثنائية للحماية الاجتماعية، سعياً إلى التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على أضعف الفئات من السكان، ولا سيما الذين يعملون في أنشطة اقتصادية غير رسمية، بأجور منخفضة أو غير مضمونة. وكانت السياسة الاجتماعية الرئيسية التي اعتمدت خلال الجائحة هي إنشاء معونة الطوارئ. ومُنحت هذه المعونة وقدرها 600,00 ريال برازيلي على خمسة أقساط، ثلاثة منها منصوص عليها في القانون المذكور أعلاه. ومُنح القسطان الآخران من خلال التمديد المنصوص عليه في المرسوم رقم 10 412 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020. وفي حالة الأسر الوحيدة الوالد، تضاعفت المعونة، وأفادت على وجه التحديد الأسر المعيشية التي تعولها امرأة.

29- واستهدفت معونة الطوارئ بصفة مباشرة 68,2 مليون مواطن مؤهل بعد أن أثرت إيجابياً وبصفة غير مباشرة على أكثر من نصف سكان البرازيل، وذلك باستثمار يزيد عن 295 بليون ريال برازيلي للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

30- وفي نهاية الأشهر الخمسة الأولى، كانت لا تزال هناك حاجة إلى توفير الحماية الاجتماعية لهؤلاء المستفيدين؛ وبناء على ذلك، وُضع التدبير الوقائي رقم 000 1/2020، الذي أنشأ معونة طوارئ إضافية، بقيمة 300,00 ريال برازيلي، تُدفع لمدة أربعة أشهر أخرى. ويهدف تمديد معونة الطوارئ إلى ضمان الدخل لأضعف الشرائح من السكان حتى نهاية عام 2020، بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

31- وبحلول نهاية عام 2020، وصلت معونة الطوارئ وتمديدها إلى أكثر من 19,2 مليون شخص استفادوا من برنامج منح الإعانة الأسرية. وبلغت هذه المبالغ مجتمعة 106,2 مليار ريال برازيلي تم تحويلها إلى السكان.

32- ونظراً لاستمرار الصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، رأت الإدارة العامة أنه من الضروري توفير استحقاقات طوارئ إضافية لأضعف الأشخاص. وعلى إثر ذلك، أنشأ التدبيرُ الوقائي رقم 039 1، اعتباراً من 18 آذار/مارس 2021، معونة الطوارئ الجديدة لعام 2021. وشمل الدعم المالي، المدفوع على أربعة أقساط شهرية، ثلاثة أنواع مختلفة من الاستحقاقات: '1' استحقاق أساسي (250,00 ريال برازيلي)؛ و'2' استحقاق الأم العزباء (375,00 ريال برازيلي)؛ و'3' استحقاق الأسرة المعيشية من شخص واحد (150,00 ريال برازيلي).

33- واستهدف هذا الدعم المالي نفس الجمهور الذي استفاد من معونة الطوارئ ومعونة الطوارئ الإضافية. وكان من الممكن منح امتيازات في معونة الطوارئ لعام 2021 للأشخاص الذين استفادوا من برنامج منح الإعانة الأسرية في الحالات التي كان فيها مبلغ معونات الطوارئ أعلى من المبلغ الذي تلقته الأسرة من برنامج المنح الأسرية، عندما تكون معايير الأهلية المحددة قد استوفيت، كما هو الحال في عام 2020.

34- وتجدر الإشارة إلى أن برنامج مِنح الإعانة الأسرية سجَّل في أيار/مايو 2021 رقماً قياسياً فيما يتعلق بتقديم استحقاقات إلى 14,69 مليون أسرة.

35- ومع نهاية فترة معونة الطوارئ لعام 2021 في تشرين الأول/أكتوبر، تطلبت تحديات التعافي بعد الجائحة استجابة سريعة من الحكومة، بغية التخفيف من الصعوبات التي يواجهها أضعف الأشخاص وتعزيز تعافي الاقتصاد، ليس بطريقة معزولة أو مؤقتة، ولكن بطريقة منظمة، من أجل حماية الأسر والحد من الفقر والفقر المدقع.

36- وقد أصبح ذلك ممكناً من خلال إطلاق برنامج المعونة البرازيلية الذي استُحدثت بموجب القانون رقم 284 14، اعتباراً من 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، والذي عزز سياسة تحويل الدخل للحكومة الاتحادية مع المتطلبات، ودمج مزايا الصحة والتعليم والتوظيف والرعاية الاجتماعية. وفي حين أنه يوفر البرنامج الدخل الأساسي للأسر التي تعاني من أوضاع هشة، فإنه يهدف أيضاً إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي الاجتماعي والاقتصادي.

37- وفيما يتعلق بالاستحقاقات المالية لبرنامج المعونة البرازيلية، كان أحد التطورات الرئيسية تبسيط هيكله، الذي يشمل في جوهره الفوائد الثلاث التالية: '1' استحقاقات الطفولة المبكرة، التي تستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و36 شهراً؛ و'2' استحقاقات الحالة الزوجية، للنساء الحوامل والمرضعات والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات و21 سنة، و'3' استحقاقات التغلب على الفقر المدقع، الموجهة إلى الأسر التي تعاني من الفقر المدقع، والتي لا يسمح لها متوسط دخل الفرد للأسرة بالتغلب على حالة الضعف الشديد لديها، حتى بعد إضافة دخل من الاستحقاقات الحكومية.

38- وإلى جانب الاستحقاقات المذكورة أعلاه، استُحدث استحقاق الانتقال التعويضي. وهو برنامج يُمنح لِلمستفيدين من برنامج المنح الأسرية الذين انخفضت استحقاقاتهم المالية، من أجل ضمان عدم حصول أي أسرة على مبلغ أقل من المبلغ الذي كان يحصل عليه سابقاً من خلال البرنامج السابق.

39- كما نُظم برنامج معونة غاز الطهي، الذي وُضع بموجب القانون رقم 237 14، اعتباراً من 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويهدف إلى المساهمة في دفع نفقات الأسر المعيشية لأضعف الأسر في البلد. وفي شباط/فبراير 2020، بلغ عدد الأسر المزمع مساعدتها من خلال برنامج معونة غاز الطهي 5,58 مليون أسرة. ويحصل المستفيدون على 50,00 ريال برازيلي، باستثمار إجمالي من الحكومة الاتحادية بقيمة 279 مليون ريال برازيلي.

40- وعلاوة على ذلك، أنشأ التدبير الوقائي رقم 076 1، اعتباراً من 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، الاستحقاق الاستثنائي، من أجل التمكين من وضع تدابير وقائية إضافية لأضعف الأشخاص، في ضوء التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وهذا الاستحقاق، الذي تم تمديده حتى كانون الأول/ديسمبر 2022 من خلال المرسوم رقم 919 10، اعتباراً من 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، سيسمح لجميع الأسر التي تستفيد من برنامج المعونة البرازيلي بتلقي400,00 ريال برازيلي، على الأقل، مما يزيد كثيراً من المبلغ المحوَّل إلى الأسر.

41- وفي كانون الثاني/يناير 2022، ساعد برنامج المعونة البرازيلي 17,5 مليون أسرة، من خلال تحويل إجمالي قدره 7,1 مليار ريال برازيلي. وفي شباط/فبراير 2022، ساعد البرنامج 18,01 مليون أسرة، من ميزانية قدرها 7,31 بليون ريال برازيلي. وبلغ متوسط مبلغ الاستحقاق 402,61 ريال برازيلي.

42- وأخيراً، فإن التحسينات الرئيسية التي أدخلها برنامج المعونة البرازيلية فيما يتعلق ببرنامج المنح الأسرية تتثمل في توسيعه، وتبسيط قائمة المستفيدين؛ وإنشاء استحقاقات ومعونات ومنح جديدة؛ وربطه بمبادرات لمِنح الجدارة في العلوم أو الرياضة، والبحث عن طرق تجعل دخل عمل الأسر كافياً لتوفير احتياجاتها الأساسيّة. وهذا من شأنه أن يساعد تلك الأسر على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ودخول سوق العمل، وعلى المدى الطويل، مغادرة البرنامج طوعاً.

43- ويعتبر برنامج الاستحقاقات النقدية المستمرة، استحقاقاً فردياً للرعاية الاجتماعية تبلغ قيمته أجراً واحداً من الأجور الدنيا، وهو يندرج في النظام الوطني للحماية الاجتماعية الأساسية. وقد أنشئ بموجب دستور عام 1988 وينظمه القانون الأساسي للمساعدة الاجتماعية والمرسوم رقم 214 2007/6، وهو يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة والذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً والذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الخاصة أو لا تستطيع أسرهم تلبيتها. ولكي يكون صاحب الطلب مؤهلاً للحصول على الاستحقاقات النقدية المستمرة، يجب أن يكون دخل أسرته الفردي أقل من 25 في المائة من الحد الأدنى الحالي للأجور.

44- وقد أظهرت البحوث التي أجريت بين المستفيدين من برنامج الاستحقاقات النقدية المستمرة (البرازيل، 2010) ما يلي: في المتوسط، يمثل الدخل المتأتي من الاستحقاقات النقدية المستمرة 79 في المائة من ميزانيات هذه الأسر؛ وفي 47 في المائة من الحالات، كانت مدفوعات الاستحقاقات النقدية المستمرة هي الدخل الوحيد للعائلات. وقد أشارت الأبحاث أيضاً إلى أن برنامج الاستحقاقات النقدية المستمرة له تأثير مهم في الحد من عدم المساواة.

45- وفي عام 2021، سمحت التغييرات التشريعية في برنامج الاستحقاقات النقدية المستمرة بإدراج الأشخاص الذين يعتمدون على الرعاية. ولذلك، فقد يعادل دخل الأسرة 50 في المائة من الحد الأدنى للأجور أو أقل بالنسبة لحالات الأشخاص الذين يعتمدون على الرعاية ولا يغطي النظام الصحي الموحد ونظام المساعدة الاجتماعية الموحد نفقات الصحة والرعاية الخاصة بهم. وقد أدت هذه التغييرات أيضاً إلى استحداث معونة الإدماج الخاصة بالمستفيدين من برنامج الاستحقاقات النقدية المستمرة الذين يدخلون سوق العمل، من أجل تسهيل هذا الانتقال بالنسبة لهم.

46- وفي عام 2021، قدمت الحكومة البرازيلية برنامج "إطعام البرازيل" ليحل محل برنامج الحصول على الغذاء من خلال القانون رقم 14,284، المؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر. وكفلت الحكومة إدراج الأهداف الرئيسية للبرنامج الجديد، وهي: '1' تشجيع الزراعة الأسرية وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، مع تقديم حوافز للإنتاج المستدام، و'2' تشجيع الاستهلاك والتوعية بالأغذية التي تنتجها الزراعة الأسرية، و'3' تعزيز حصول الأشخاص الذين يعيشون في حالة من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي على الغذاء بالكمية المناسبة، وبالجودة والتواتر المطلوبين، مراعاة لحق الإنسان في الحصول على الغذاء الكافي والصحي.

47- ويتحقق أحد أهداف البرنامج من خلال "الشراء مع التبرع المتزامن"، وهي مبادرة يتم من خلالها شراء الطعام من الأسر المزارعة والتبرع به لاحقاً لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة، مما يعزز حصول العائلات التي تعاني من حالة ضعف اجتماعي على الغذاء الصحي.

48- وفي عام 2020، استخدمت الحكومة البرازيلية خلال جائحة كوفيد-19 اعتمادات ميزانية استثنائية تصل إلى 100 مليون دولار كوسيلة لضمان الإمدادات الغذائية في المدن وحماية دخل المزارعين، نظراً لإغلاق المعارض الغذائية والمطاعم التي تعد المنافذ الرئيسية لإنتاج الزراعة الأسرية.

49- وفي هذا الصدد، من المهم أيضاً تسليط الضوء على استحداث معونة إدماج الإنتاج الريفي في إطار برنامج المعونة البرازيلية من خلال القانون رقم 284 2021/14. ويمثل هذا البرنامج استحقاقاً تكميلياً للأسر الريفية التي تعيش في فقر مدقع، وقدره 200,00 ريال برازيلي شهرياً، والغرض المحدد منه هو دعم تطوير الأنشطة الإنتاجية، سواء بغرض الاستهلاك الذاتي أو من أجل البيع، وضمان تحسين تغذية هذه الأسر وإدماجها في الأسواق العامة والخاصة.

50- وتعطي كلتا السياستين الأولوية لمشاركة المرأة الريفية نظراً لدورها الهام في الإنتاج لغرض الاستهلاك الذاتي وتغذية الأسرة. وتلك أيضاً وسيلة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للمرأة وتمكينها، وتُسهم، على مرِّ السنين، في التخفيف من جميع أنواع العنف ضد هؤلاء النساء.

51- ومنذ عام 2019، تم التبرع بـ 595 شاحنة من أجل نقل المواد الغذائية. وجرى تجديد 8 بنوك طعام. وجرت الموافقة على قانون التبرع بالأغذية (القانون رقم 016 2020/14)؛ وجُدّد الإطار المعياري وجرى تحديث فرص الوصول إلى الحوافز المالية الممنوحة مقابل الأغذية المتبرع بها (برنامج البرازيل الأخوي - "الغذاء على أطباقنا"، الذي أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر 2021). ونتيجة لذلك، كانت هناك زيادة بنسبة 8 في المائة في التبرعات مقارنة بالفترات من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021 وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى كانون الثاني/يناير 2022[(1)].

52- ويوفر برنامج القوة في الرياضة، بدوره، أنشطة رياضية وتعليمية في المرافق العسكرية، بعد الدوام المدرسي، ويقدم طعاماً صحياً للأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة في حالة الضعف الاجتماعي أو ذوي الإعاقة (في هذه الحالة، دون حد أقصى للسن). ويخدم البرنامج 000 30 من الأطفال والمراهقين في حوالي 200 مدينة برازيلية، موزعين في جميع وحدات الاتحاد. ويشارك كل طفل في الأنشطة ثلاث مرات في الأسبوع ويتلقى وجبتين كل يوم. وفي ظل غياب الأنشطة، وبسبب جائحة كوفيد-19، تلقت أسر المشاركين سلّات غذائية شهرية.

53- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى سن التدبير الوقائي رقم 001 2020/1، الساري منذ 15 أيلول/سبتمبر 2020، والذي فتح اعتماداً استثنائياً في الميزانية لصالح وزارة الجنسية، يصل إلى 000,00 300 86 ريال برازيلي، لمواجهة حالة جائحة كوفيد-19.

## حماية فئات محددة (المنحدرون من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والنساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال والمراهقون، ومجتمع الميم)

54- أصبحت اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، بعد إصدارها في عام 2022، جزءاً من الإطار القانوني البرازيلي وتحظى بصفة دستورية. وهذا يؤكد الأهمية التي توليها الحكومة البرازيلية لمكافحة التمييز، من خلال تعزيز الإطار القانوني من أجل منع جميع أعمال العنصرية والتعصب والقضاء عليها وحظرها والمعاقبة عليها، وفقاً للقواعد الدستورية وقواعد الاتفاقية.

55- وعلاوة على ذلك، أدى اتفاق التعاون التقني رقم 2021/5 إلى بدء مشروع "المساواة العرقية في المدارس". وهو يهدف إلى تعزيز التدريب المستمر لمعلمي المدارس الابتدائية بغية زيادة الوعي بالمساواة العرقية في المدارس والمساهمة في إنفاذ القانون رقم 639 10، اعتباراً من 9 كانون الثاني/يناير 2003.

وقد غير هذا القانون قاعدة سابقة تتعلق بالمبادئ التوجيهية وخطوط الأساس المتعلقة بالتعليم على الصعيد الوطني لكي تشمل التدريس الإلزامي لموضوع "تاريخ البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم" في المناهج الدراسية الرسمية لشبكة التعليم البرازيلية.

56- وفي هذا الصدد، يمكن إدراج الإجراءات التالية الرامية إلى تعزيز الحوارات الاجتماعية الشاملة ونشر المعرفة:

- إطلاق دورة "السياسات الإثنية – العنصرية: مفاهيم وأساليب التغلب على العنصرية وعدم المساواة"، المتاحة على: https://www.escolavirtual.gov.br/curso/417.
- إطلاق دورة "الوصول إلى الحقوق الأساسية، نهج في التعامل مع جدول أعمال الشعوب الأصلية"، المتاحة على: https://www.escolavirtual.gov.br/curso/544.
- إطلاق حملة "أنا الشعب البرازيلي"، المتاحة على موقع (Governo Federal | homenageia Povos e Comunidades Tradicionais em websérie Ecoamazônia (ecoamazonia.org.br) حول منع العنف ضد المرأة، ووضع المرسوم رقم 906 10، اعتباراً من 20 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن الخطة الوطنية لمكافحة قتل الإناث. وتتوخى هذه الخطة اتخاذ إجراءات تهدف إلى مكافحة ومنع وفيات النساء الناجمة عن العنف بسبب جنسهن، إذ تضع في اعتبارها وجود عوامل مثل العرق والأصل الإثني والعمر والإدماج الاجتماعي والحالة الاقتصادية والإقليمية والإعاقة وتفاعلها، مما يمكن أن يزيد من ضعف المرأة. وستتلقى الخطة استثمارات تبلغ حوالي 150 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2023.

57- وفيما يتعلق أيضاً بمنع العنف ضد المرأة، تجدر الإشارة إلى توسيع دار المرأة البرازيلية، وهو مرفق يشمل، في نفس المكان، خدمات متخصصة لضحايا العنف، مثل الدعم النفسي الاجتماعي، والمشورة القانونية، والإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي.

58- وفيما يتعلق بمكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين، أنشأ المرسوم رقم 701 10 اعتباراً من 17 أيار/مايو 2021 البرنامج الوطني لمكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين واللجنة المشتركة بين القطاعات لمكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين. ويقتضي هذا البرنامج اتخاذ إجراءات لمكافحة العنف البدني والجنسي والنفسي والمؤسسي ضد الأطفال والمراهقين، مع مراعاة المنظور الإثني – العرقي للسكان البرازيليين والنظر في الخلفية المحتملة للطفل بصفته عضواً في شعب أو مجتمع تقليدي.

59- وعلاوة على ذلك، يهدف البرنامج الوطني لمكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين إلى تنسيق وتوطيد ووضع السياسات العامة الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين، من أجل حمايتهم من جميع أنواع الإهمال والتمييز والاستغلال والعنف وإساءة المعاملة والقسوة والاضطهاد.

60- وبمراعاة ذلك، جرى تجهيز 620 1 مجلس من مجالس الوصاية في 997 مدينة برازيلية منذ عام 2019. واستناداً إلى استثمار أكثر من 103 ملايين ريال برازيلي مستمدة من التعديلات البرلمانية، استفاد 130 5 مستشاراً من المركبات والمعدات التي سلِّمت إلى مجالس الوصاية ووصلت إلى حوالي 000 000 100 مواطناً حصلوا على خدمة عامة ذات جودة أعلى في هذه الأماكن.

61- وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبدعم من منظمة طفولة البرازيل، ومؤسسة "أبرينك"(لحقوق الأطفال والمراهقين)، ودار كاكي للنشر، أطلقت نسخة من تطبيق البرازيل لحقوق الإنسان متعلقة بالأطفال والمراهقين. وتحت اسم "ساب– الاكتشاف والتعلم والحماية"، تسعى هذه النسخة من

التطبيق إلى توفير قناة للاتصال التفاعلي بحيث يمكن لهؤلاء الأطفال والمراهقين الحصول على الوسائل اللازمة لطلب المساعدة، في حالة انتهاك حقوقهم. وبالإضافة إلى كون التطبيق متاحاً على متجر تطبيقات غوغل بلاي (Sabe – Apps)، فهو أيضاً متاح على عنوان موقع الويب التالي: Sabe (mdh.gov.br).

62- وعلاوة على ذلك، عززت أربعة منتديات وطنية في عامي 2020 و2021 مساحة للحوار وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة على الصعيدين الوطني والدولي، مما دعَّم الإجراءات الإقليمية والمتعددة التخصصات والمشتركة بين القطاعات من أجل توفير عناصر لوضع السياسات العامة فيما يتعلق بمنع ومكافحة الانتهاكات الرئيسية لحقوق الأطفال والمراهقين في البرازيل.

63- وجمعت المنتديات الوطنية أكثر من 000 10 شخص ووصلت إلى أكثر من 000 220 شخص من خلال القنوات الرسمية لوزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان. وأسفرت جميع الأحداث عن كتب رقمية مع مجموعة من المحاضرات والممارسات الجيدة المقدمة. وكانت هناك أيضاً تقارير تتضمن مساهمات الأخصائيين في صنع السياسات العامة.

64- ونُفذت بالشراكة مع منظمة الدول الأيبيرية – الأمريكية للتربية والعلم والثقافة مبادرة أخرى بالغة الأهمية وهي برنامج "الطفل المحمي"، الذي يهدف إلى تدريب المهنيين في نظام ضمان الحقوق، بمن فيهم الذين يعملون مع البرامج التي تعزز المشاركة الاجتماعية للأطفال والمراهقين وتمكينهم، في مجال "الحماية المشتركة بين القطاعات والمتعددة التخصصات للأطفال والمراهقين ضحايا العنف" و"العنف الجنسي" و"برامج الخدمة العامة والحماية"، من خلال حلقات العمل والدورات والاجتماعات.

65- ومنذ بداية الإدارة الحالية، عملت السلطة التنفيذية بحزم للحد من حمل المراهقات. وكانت لها نتائج مهمة في هذا المسعى، مثل الموافقة، في عام 2019، على القانون الذي أنشأ الأسبوع الوطني لمنع حمل المراهقات (القانون رقم 798 13، اعتباراً من 3 كانون الثاني/يناير 2019)، في الأسبوع الأول من شباط/فبراير. كما نجحت الحكومة في إقرار القانون رقم 811 13 في عام 2019، الذي يرفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 16 عاماً. وفي عام 2020، سعت الحملة الإعلانية لمنع حمل المراهقات المعنونة "كل شيء في أوانه" إلى تقديم معلومات علمية، وكذلك إلى تشجيع المراهقين على النظر في عوامل مثل المودة والسعي إلى الحصول على مشاركة الأسرة ودعمها عند التفكير في مشاريعهم المهنية والمستقبلية.

66- وفي عام 2022، اضطلعت البرازيل أيضاً بدور بارز في التحالف العالمي"WeProtect". وتهدف المبادرة، التي أنشئت في عام 2016، إلى إنشاء شبكة عالمية قوية ضد الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين عبر الإنترنت، بعد أن أصبحت، في عام 2020، مؤسسة مستقلة غير ربحية، تمولها مؤسسات خيرية خاصة. وهناك حالياً 98 حكومة عضواً في التحالف العالمي "WeProtect" بالإضافة إلى 45 شركة خاصة و46 منظمة من منظمات المجتمع المدني و9 مؤسسات دولية. وسمحت القمة العالمية الأخيرة، التي عقدت في حزيران/يونيه 2022، بتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، بعد أن أسفرت عن التوصل إلى اتفاق بشأن الحلول التعاونية التي أعادت تأكيد التزامات أعضاء التحالف باتخاذ التدابير اللازمة من أجل مكافحة الاستغلال الجنسي في العالم الرقمي.

67- ووفقاً لبيانات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، حصل انخفاض قدره 357 ألف طفل ومراهق في عمالة الأطفال بين عامي 2016 و2019 (بالقيمة المطلقة).

68- وفيما يتعلق بمكافحة عمل الأطفال، فإن عملية الإنتربول "توركيسا 2" هي مثال حديث على النجاح. ففي هذه العملية، التي جرت في البرازيل في نهاية عام 2020، دُعيت الشرطة الاتحادية إلى استضافة وتنسيق مركز عمليات بغرض العمل المشترك بين أكثر من 20 دولة ضد تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر. وحصلت العملية على دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار

مشروع متعدد الجنسيات لمكافحة المنظمات الإجرامية عبر الوطنية التي تمارس هذا النشاط غير القانوني. كما أسفرت عن اعتقال أكثر من 200 شخص متورط في شبكات إجرامية قامت بتهريب حوالي 500 3 مهاجر في الأمريكتين وأفريقيا وأوروبا وآسيا.

69- وعلى نحو مماثل، نسقت الشرطة الاتحادية عملية "ريسكات" التي بدأت في عام 2021 لمكافحة العمل القسري، بمشاركة مؤسسات أخرى، والتي أسفرت عن إنقاذ أكثر من 100 شخص كانوا ضحية العمل القسري، حتى 28 كانون الثاني/يناير 2022. وكان ذلك جهداً مشتركاً نابعاً من الشكاوى الواردة أساساً من خلال خطي الاتصال المباشر "100" و"180".

70- كما جرى إعداد التوصية المشتركة رقم 1 المؤرخة 23 حزيران/يونيه 2020 بشأن الخدمات العامة المقدمة إلى أطفال ومراهقي الشعوب الأصلية ونشرها، امتثالاً للنظام الأساسي للأطفال والمراهقين وبغية مواجهة جائحة كوفيد-19.

71- ومولت الحكومة البرازيلية أيضاً شراء وتوزيع أكثر من 400 ألف سلة غذائية لأسر السكان الأصليين والكيلومبولا بين عامي 2020 و2021. وقد كفل هذا الإجراء، الذي يستهدف الأسر المنتمية إلى أقليات عرقية معرضة لانعدام الأمن الغذائي، توفير التغذية الكافية لأطفال السكان الأصليين وأطفال كويلومبولا.

72- وفيما يتعلق بحقوق مجتمع الميم، نشر المجلس الوطني للعدل، في عام 2020، القرار رقم 2020/348، الذي "يضع مبادئ توجيهية وإجراءات يجب مراعاتها من قبل النظام القضائي، في المجال الجنائي، تتعلق بمعاملة أفراد مجتمع الميم المسجونين أو الذين يواجهون اتهامات أو يتصرفون كمدعى عليهم أو المدانين أو المحرومين من حريتهم، أو الذين يقضون عقوبات بديلة أو تحت المراقبة الإلكترونية".

73- وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت في عام 2021 مبادئ توجيهية في نطاق برنامج تحقيق العدالة، تتعلق بالقرار المذكور أعلاه. وبالنظر إلى اسم "المبادئ التوجيهية بشأن القرار رقم 2020/348: الإجراءات المتعلقة بأفراد مجتمع الميم الذين يواجهون اتهامات، أو يتصرفون كمدعى عليهم، أو المدانين أو المحرومين من الحرية: توصيات مقدمة إلى المحاكم والقضاة من أجل تنفيذ القرار رقم 2020/348، الصادر عن المجلس الوطني للعدل"، تتناول الوثيقة أسس الدعاوى القضائية في القضايا المتعلقة بأفراد مجتمع الميم الذين يواجهون اتهامات، أو يتصرفون كمدعى عليهم أو المدانين. كما تضع تعريفات ومعايير لتوجيه عمليات صنع القرار في الجهاز القضائي.

74- وتجدر الإشارة أيضاً إلى قرار المحكمة الاتحادية العليا لعام 2019 الذي قضى بأنه ريثما يَنشُر البرلمان الوطني قانوناً محدداً، يجب أن يكون السلوك التمييزي الحقيقي أو المفترض ضد المثليين مساوياً للجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 716 2018/7. وهذا القانون يعرف الجرائم الناشئة عن التحيز المتعلق بالعرق أو اللون. ونصَّ القرار أيضاً على أن هذه السلوكيات تشكل ظرفاً مشدداً للقتل الخطأ، يصل إلى حد القسوة.

75- وهناك أخيراً القرار رقم 423 الصادر في أيار/مايو 2021، الذي نص على أن الاختيارات العامة لقبول الموظفين العموميين في جميع مستويات السلطة القضائية الوطنية يجب أن تدرج القضايا المتعلقة برهاب مجتمع الميم ضمن المحتوى المراد تقييمه.

76- وعلاوة على ذلك، في عام 2021، وفي نطاق وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، أُنشئت وكالة من أجل مكافحة التمييز في العمل. وتشمل مبادراتها ما يلي: '1' تنظيم حملات إعلامية وتوعوية للجمهور الخارجي؛ و'2' نشر القنوات التي يتلقى المعنيون بتفتيش العمل الشكاوى من خلالها؛ و'3' إعداد التدريب النظري والعملي للجمهور الداخلي؛ و'4' وضع مشاريع رائدة لعمليات التفتيش الوطنية لمكافحة التمييز والمضايقة في العمل؛ و'5' إعداد التدريب على العمل المنزلي للجمهور الخارجي؛ و'6' تعزيز الحوار الاجتماعي مع العمال وأصحاب العمل وممثليهم؛ و'7' تنفيذ الحملة الوطنية للعمل المنزلي اللائق.

77- ويجري حالياً إعداد دورة تدريبية بشأن التمييز في العمل وتوحيد التشريعات المستكملة بشأن هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، تجري حالياً دراسة عن موضوع التمييز في العمل بسبب السن، مع النظر في التقاطعات بين الجنسين والعرق.

78- وفي عام 2021، أُدمجت مسألة العمل المنزلي في تخطيط وكيل وزارة تفتيش العمل لعام 2022 في مشروع سيُنظّم على المستوى الوطني، بصفته مبادرة اختيارية من أجل الإشراف الإقليمي لوزارة العمل والرعاية الاجتماعية. وفي الوقت الراهن، نفَّذت خمس وحدات اتحادية المبادرة بالفعل. وفي هذا العام، نظمت الحلقة الدراسية بشأن العمل المنزلي بغرض نشر إجراءات التفتيش بين موظفي التفتيش.

79- وأبرم اتفاق مع الأوروغواي من أجل تبادل الخبرات بصورة افتراضية بالنظر أيضاً إلى الممارسات الجيدة للبلد فيما يتعلق بتدابير تفتيش العمل بغرض مكافحة المخالفات العمالية في العمل المنزلي.

80- وفي عام 2022، أُطلقت الحملة الوطنية للعمل المنزلي اللائق، بغية تعزيز العمل المنزلي والعمال المنزليين، وتدعيم النقاش المؤسسي، وضمان إنفاذ تشريعات العمل المتعلقة بالموضوع. وفي العام نفسه، نُظِّم برنامج وطني من أجل التدريب العملي لمفتشي العمل بغرض مكافحة العبودية المنزلية.

81- وفيما يتعلق بالعمل المنزلي الذي يصل إلى مستوى العبودية، أُنقِذ أوَّل عامل منزلي في عام 2017. وبعد ذلك، كانت هناك 26 عملية إنقاذ أخرى حتى كانون الأول/ديسمبر 2021. وتشير البيانات من عام 2017 حتى حزيران/يونيه 2021 إلى أن 73 في المائة من عمليات الإنقاذ جرت في الأسر الحضرية. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة 80 في المائة من العمال الذين جرى إنقاذهم من النساء، و72 في المائة من السود، و11 في المائة من البيض، و11 في المائة من الصفر، و6 في المائة من السكان الأصليين.

## المهاجرون واللاجئون والمدافعون عن حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر

82- ستنشر المنظمة الدولية للهجرة والمجلس الوطني للعدل مجموعة من التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية بشأن الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة. فقد أصبحت الوثيقة في المرحلة النهائية من التعديلات والتنسيق.

83- وعلاوة على ذلك، نشر المجلس الوطني للعدل، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وثيقة بعنوان "الاتجار بالبشر بالأرقام: قضايا المحاكم"، تقدم بيانات من العقد الماضي حول الإجراءات في المحاكم البرازيلية التي تتعلق بالاتجار بالبشر.

84- وفي تموز/يوليه 2020، توصَّل المجلس الوطني للعدل ووزارة العدل والأمن العام، إلى اتفاقية تعاون تقني من أجل تطوير الإجراءات الوقائية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وتسهيل تبادل البيانات والمعلومات والخبرات المتعلقة بالاتجار بالبشر. وبعد هذه الشراكة، انضم المجلس الوطني للعدل إلى حملة "القلب الأزرق" التي أطلقتها الأمم المتحدة.

85- وثمة مبادرة أخرى مجُدية تتمثل في نظام رقمي متكامل للمعلومات المتعلقة بالاتجار بالبشر، وهو قيد الاعتماد حالياً. ويتوقع تيسير الخدمات العامة للضحايا، عندما يصبح النظام متاحاً لأعضاء شبكة مكافحة الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً تيسير جمع البيانات الإحصائية الكاملة عن هذا الموضوع، مما يوفر عناصر لصُنع السياسات في هذا المجال. وبالتالي، تأمل الحكومة معالجة التحدي ذي الصلة المتمثل في إنتاج وجمع بيانات قوية عن هذه الجريمة التي لم يبَلَّغ عنها بالقدر الكافي.

86- وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين والهجرة، تستضيف البرازيل حالياً أكثر من 345 ألف مواطن فنزويلي، من بين المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء. وتتألف عملية "أكوليدا"، وهي حجر أساس الاستجابة البرازيلية المتعلق بالتدفق الفنزويلي، من فرقة عمل متعددة القطاعات تشمل وكالات حكومية،

فضلاً عن المجتمع المدني والمنظمات الدولية، سعياً إلى تعزيز تخطيط الحدود، وإيواء اللاجئين وإدماجهم داخلياً، بغية ضمان قدرتهم على العيش في البرازيل دون التعرض لأي نوع من التمييز. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت البرازيل تأشيرات إنسانية للمواطنين من سوريا وأفغانستان وأوكرانيا الذين وصلوا إلى البلد بعد فرارهم من النزاعات في بلدهم.

87- وتجدر الإشارة أيضاً إلى دعم وزارة التربية والتعليم من أجل الاعتراف بالدرجات الأكاديمية المتعلقة بالمواطنين من البلدان التي تواجه أزمات إنسانية، مثل فنزويلا وسوريا. فعلى سبيل المثال، دعمت جامعة الأمازون الاتحادية الاعتراف بألقاب المهاجرين الفنزويليين في البرازيل.

## الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

88- في عام 2018، نُشِر المرسوم رقم 571 9 الذي يضع المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان. وينص أيضاً على أن مكافحة التمييز في مكان العمل وتعزيز تقدير التنوع من مسؤوليات الدولة من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في حماية حقوق الإنسان في أنشطة مؤسسات الأعمال.

89- وتقوم وزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان حالياً بإعداد خطة العمل الوطنية البرازيلية بشأن مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان. ومنذ عام 2020، عُقد أكثر من 60 اجتماعاً مع ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي شباط/فبراير 2022، نُشِر إشعار عام بغية اختيار كيانات من أجل دعم صياغة الخطة. والهدف من ذلك هو إكمال دراسة خط الأساس بإيجاز، وهي تشكل عنصراً رئيسياً في إعداد خطة العمل الوطنية.

90- وتكرس البرازيل جهودها من أجل ضمان التفتيش الكافي على سدود المخلفات في البلد، بعد أن اعتمدت جميع التدابير القانونية والخارجة عن نطاق القضاء ذات الصلة سعياً إلى دعم الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة من انهيار السدود في ماريانا وبروماديتو.

91- وفي هذا الصدد، عقد مكتب المدعي العام الاتحادي لحقوق المواطنين في عام 2021 جلسات استماع علنية من أجل مناقشة موضوع "وضع السياسة الوطنية بشأن حقوق السكان المتضررين من السدود"، الذي تناوله مشروع القانون رقم 788 2019/2. وكان الهدف المنشود هو جمع التعليقات من الممثلين الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والحكومة من أجل دعم إعداد تقرير تقني عن مشروع القانون.

92- وفي عام 2021، اجتمع مكتب المدعي العام في ميناس جيرايس مع قادة المتضررين من انهيار سد ساماركو في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في ماريانا، وانهيار سد "فال" في كانون الثاني/يناير 2019، في بروماديتو. وفي هذه الاجتماعات، طُلبت مشاركة المتضررين مشاركة فعالة في عملية إعادة التفاوض على الاتفاق في قضية ساماركو، الجارية أمام المجلس الوطني للعدل، وفي إبرام المرفق الأول – 1 من الاتفاق القضائي المؤرخ 4 شباط/فبراير 2010، في حالة بروماديتو. وأُعِدّ اقتراح جديد سيطرح على طاولة المفاوضات.

93- وأخيراً، من المهم ملاحظة أنه جرى اتخاذ تدابير وقائية في مناطق التعدين في ولاية ميناس جيرايس جنباً إلى جنب مع الشركات الاستخراجية فيما يتعلق بخطط موسم الأمطار، وتقييم أداء نظام الصرف الصحي، والحالات الشاذة والأمراض المسجلة، فضلاً عن الإجراءات التي يتعين اعتمادها من أجل صيانة هياكل التعدين ورصدها.

## الأمن العام ومكافحة التعذيب ونظام العدالة ومكافحة العمل القسري

94- في إطار الجهود المبذولة من أجل التكيف على نحو أفضل مع اللوائح الدولية وأفضل الممارسات بشأن منع الإرهاب وقمعه، سنَّت البرازيل القانون رقم 810 2019/13، الذي ينظمه المرسوم رقم 825 2019/9. وينص هذا القانون على الامتثال للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك تجميد أصول الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، فضلاً عن الكيانات، والتصنيف الوطني للأشخاص الذين يتم التحقيق معهم أو اتهامهم بالإرهاب أو تمويله أو الأعمال المتصلة به.

95- وينظم هذا التشريع الأحكام المتصلة بتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 267 1(1999)، وكذلك القرار 373 1(2001)، تمشياً مع التوصية رقم 6 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

96- وفيما يتعلق بمنع التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، يجدر تسليط الضوء على القرار رقم 414 الصادر في أيلول/سبتمبر 2021، لأنه يحدد المبادئ التوجيهية وجوانب الطب الشرعي التي يسترشد بها في تجميع الأدلة في سياق فحص الضحايا المحتملين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وفقاً لمعايير بروتوكول اسطنبول.

97- ويعتبر نشر دليل منع ومكافحة التعذيب وسوء المعاملة في جلسات الاستماع أثناء الحجز مهماً أيضاً في هذا الصدد. وقد أُعدّ بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورابطة منع التعذيب، ويقدم توصيات وممارسات وإجراءات لعقد جلسة استماع أثناء الحجز، مع التقيد التام بالقواعد والمبادئ التي حددها قرار المجلس الوطني للعدل رقم 2015/213. وينص هذا القرار على عرض كل شخص معتقل على سلطة قضائية في غضون 24 ساعة، كما يضع مبادئ توجيهية تهدف إلى منع ومكافحة التعذيب وسوء المعاملة في جلسات الاستماع أثناء الحجز، وفقاً للقواعد والسوابق القضائية المتعلقة بهذا الموضوع.

98- ويتمحور النظام الوطني لمنع التعذيب ومكافحته في البرازيل حول الوكالات التالية: اللجنة الوطنية لمنع التعذيب ومكافحته، والآلية الوطنية لمنع التعذيب ومكافحته، والمجلس الوطني للسياسات الجنائية وسياسة السجون والإدارة الوطنية للسجون. ويمكن أيضاً أن يندرج ضمن أعمال وكالات أخرى على أساس طوعي.

99- كما تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الاتحادية العليا قررت، في عام 2022، إعادة دفع أجور خبراء الآلية الوطنية لمنع التعذيب ومكافحته، التي أنشئت في عام 2013، والتي تجدر الإشارة إلى أنها كانت تعمل دائماً، مع كل الدعم والموارد اللازمة للعمل.

100- وبصرف النظر عن التدابير المذكورة أعلاه لمكافحة العمل القسري، حدد المرسوم رقم 484 3 في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الإجراءات الوطنية لدعم ضحايا العمل القسري في البرازيل. وأعدت هذه الوثيقة على مدى عامين من قبل اللجنة الوطنية للقضاء على عمل السخرة بالشراكة مع اللجان الحكومية ومكتب منظمة العمل الدولية في البرازيل، وبمشاركة العديد من الكيانات العامة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وتركز هذه الوثيقة على رعاية الضحية، من خلال نهج متكامل.

## الحق في الصحة والسكن والتعليم

101- عملت وزارة الصحة بنشاط على تعزيز الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك من خلال الاستثمار في الموارد، في ضوء دورها الحاسم باعتبارها نقطة دخول إلى النظام الصحي، حيث يتم تنظيم الإجراءات الصحية. وعندما يتعلق الأمر بصحة المرأة والرعاية السابقة للولادة على وجه الخصوص، فإن

الناس يتصلون بفرق صحة الأسرة في أقسام الرعاية الصحية الأولية. وعلاوة على ذلك، يتم تنفيذ الوقاية من أمراض الأم والجنين والكشف المبكر عن الأمراض في أقسام الرعاية الصحية الأولية، مما يعزز النمو الصحي للطفل والحد من المشاكل أثناء الحمل والولادة والنفاس.

102- وينص مرسوم وزارة الصحة الأخير رقم 102، المؤرخ 20 كانون الثاني/يناير 2022، على أن الفرق المعنية باستراتيجية صحة الأسرة يجب أن تدفع أجورها وفقاً للأداء. وينبغي مراعاة المؤشرات التالية للرعاية الصحية السابقة للولادة والرعاية الصحية للنساء: '1' نسبة النساء الحوامل اللاتي حضرن ست مشاورات على الأقل قبل الولادة، نظراً إلى أن الاستشارة الأولى جرت حتى الأسبوع 12 من الحمل؛ و'2' نسبة النساء الحوامل اللاتي خضعن لاختبار الإصابة بمرض الزهري وفيروس نقص المناعة البشرية؛ و'3' نسبة النساء الحوامل اللاتي حضرن استشارات طب الأسنان؛ و'4' نسبة النساء اللواتي خضعن لعملية جمع مواد في وحدات علم الأمراض الخلوية في أقسام الرعاية الصحية الأولية.

103- ومن أجل تدريب فرق الرعاية الصحية الأولية، أطلقت وزارة الصحة دورة لتأهيل الفرق المعنية باستراتيجية صحة الأسرة بغية توفير رعاية منخفضة المخاطر قبل الولادة. وتتمحور الدورة حول المواضيع الرئيسية التالية: الإدارة السريرية للحمل؛ وتشخيص مرض الزهري وعلاجه ومتابعته أثناء الحمل؛ والوقاية من سرطان الرحم ومراقبته؛ ورعاية الأسنان قبل الولادة؛ والتدخلات في الموقع: أي ممارسات وخدمات الإدارة المركزة على الرعاية المشتركة والشاملة.

104- وفيما يتعلق بصحة المرأة، وبالنظر إلى أهمية الحد من وفيات الأمهات، نشرت وزارة الصحة توصيات لرصد النساء الحوامل واللواتي ولدن مؤخراً بسبب المخاطر المحتملة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، واعتماد تدابير احترازية من جانبهن.

105- وبالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسياسة الصحية الوطنية الشاملة المتعلقة بالسكان السود، فإن وزارة الصحة ترصد السياسة الصحية الشاملة لسكان الأرياف والغابات، بهدف تحسين صحة هذه الفئات، من خلال مبادرات تعترف بالخصائص الجنسانية والعرقية والإثنية، من أجل توسيع نطاق الحصول على الخدمات الصحية. كما تهدف الوزارة إلى الحد من المخاطر الصحية الناشئة عن إجراءات العمل والابتكارات التكنولوجية الزراعية، وتحسين مؤشراتها الصحية العامة ونوعية الحياة.

106- وعلاوة على ذلك، أنشأ المرسوم رقم 384 4 الصادر عن وزارة الصحة، بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2018، السياسة الصحية الوطنية الشاملة لشعب الروما، التي تهدف إلى توسيع نطاق حصول هذه الفئة على الخدمات الصحية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الشبكات الصحية التي تخدم نساء الروما وأطفالهم.

107- وفيما يتعلق بسياسات فيروس نقص المناعة البشرية، اعتمد في حزيران/يونيه 2021 الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في نيويورك، أثناء افتتاح اجتماع رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع. وهذا الإعلان هو الوثيقة التوجيهية لوضع وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

108- وتركز الاستراتيجية العالمية التي أقرها مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في آذار/مارس 2021، على الحد من أوجه عدم المساواة، وإعطاء الأولوية للأشخاص غير القادرين على الوصول إلى الخدمات الصحية، وتعزيز إزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون الوصول إلى هذه الخدمات. واعتبرت البرازيل، بوصفها عضواً في هذا المجلس، أثناء إعداد الاستراتيجية العالمية الجديدة والموافقة عليها، أن الأولويات والأهداف الاستراتيجية المقترحة في الوثيقة تستند إلى أدلة علمية وتتماشى مع التزام البلد التاريخي بسياسات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

109- وتمكنت البرازيل على الرغم من جائحة كوفيد-19، من الاستمرار في تقديم مضادات الفيروسات القهقرية والمستلزمات الطبية الوقائية ضد فيروس كورونا الجديد دون نقص من أي نوع. وتمكنت البرازيل أيضاً من الاستجابة لطلبات التبرعات الإنسانية من مضادات الفيروسات القهقرية والاختبارات السريعة المقدمة إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، تبرعت البرازيل في عام 2020 لثمانية بلدان في منطقتها بمضادات الفيروسات القهقرية والاختبارات السريعة لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي عام 2021، تلقت عشر دول مثل هذه التبرعات. وكان نظام الرعاية الصحية الشامل البرازيلي ذا أهمية حاسمة في تحقيق ذلك.

110- وفي عامي 2020 و2021، خلال جائحة كوفيد-19، جرى توسيع نطاق توزيع الاختبارات الذاتية لفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء البلد، بهدف تجنب انقطاع تلك الاختبارات، بسبب قيود التنقل الناشئة عن الوباء.

111- وفي عام 2020، كان 88 في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في البلد على علم بتشخيصهم. وكان ذلك ممكناً نتيجةً للاستخدام الواسع النطاق لاستراتيجيات الاختبار المختلفة، بما في ذلك التوسع في استخدام الاختبارات السريعة، وعرض اختبار الأقران لفيروس نقص المناعة البشرية، والسماح بإجراء الاختبار على يد غير المهنيين الذين تلقوا تدريباً خارج المرافق الصحية، واستخدام الاختبارات الذاتية، فضلاً عن إدراج اختبار فيروس نقص المناعة البشرية في الرعاية الصحية الأولية. وواصلت الحكومة الاستثمار في حملات التوعية.

112- ومنذ بداية الجائحة، رصدت وزارة الصحة، شهرياً، مؤشرات استراتيجية تقيس أثر الجائحة على المساعدة المقدمة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. والنتائج متاحة على الرابط http://antigo.aids.gov.br/pt-br/painelcovidHIV. وتظهر البيانات المستمدة من نظام المراقبة اللوجستية للأدوية - الذي يشمل جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الخاضعين في العلاج في البرازيل - أن عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج في البلد لم ينخفض.

113- وفيما يتعلق بالبرنامج الوطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ما فتئت وزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان تنفذ البرنامج الوطني للتثقيف المستمر في مجال حقوق الإنسان من خلال المدرسة الافتراضية الحكومية. وتقدم دورات عن حقوق الإنسان في إطار غير رسمي ومن خلال التعلم عن بعد. وقد ضمت الدورات[2]، التي كانت متاحة منذ عام 2018، أكثر من 000 660 شخصاً مسجلاً حتى شباط/فبراير 2022.

114- وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البرازيل، من خلال المجلس الوطني للعدل، بتدريب القضاة والموظفين العموميين التابعين للجهاز القضائي على موضوع التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أنشئت داخل المجلس وحدة للرصد والتفتيش تُعنى بقرارات ومداولات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

115- وتتمثل واجباتها في التشجيع والتدريب واقتراح أنشطة ومناسبات ودورات تدريبية، بما في ذلك بالشراكة مع مدارس القضاة، بغية زيادة الوعي بالدور الذي يتعين أن يؤديه القضاة وغيرهم من الموظفين العموميين في الجهاز القضائي بوصفهم موظفين مسؤولين عن تعزيز حقوق الإنسان. ويتضمن الميثاق القضائي الوطني لحقوق الإنسان، وهو إحدى نتائج هذه المبادرات، سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الجهاز القضائي.

## رابعاً- الأولويات الوطنية الرئيسية

116- خلال الجولة الثالثة، كانت سياسات حقوق الإنسان التي تنفذها البرازيل موجهة نحو ضمان الحقوق الأساسية لأكثر الفئات ضعفاً. ومن بين الفئات التي تستهدفها السياسات العامة، تبرز النساء والأطفال والمراهقون والمسنون والأشخاص والمجتمعات المحلية التقليدية والأشخاص ذوو الإعاقة.

117- وخلال جائحة كوفيد-19، كانت هذه الفئات من بين أكثر من 68 مليون برازيلي يتلقون المساعدة بشكل مباشر وأساسي عن طريق معونة الطوارئ، التي سعت إلى التخفيف من الآثار المالية للوباء على الناس والعائلات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأمهات اللاتي كن ربات أسرهن المعيشية تلقين ضعف مبلغ المعونة المالية، مراعاة لضعفهن الأكبر.

118- ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، شاركت البرازيل في حماية أكثر الفئات ضعفاً، ولا سيما السكان الأصليون، من خلال تعبئة 34 دائرة صحية خاصة بالسكان الأصليين ووضع قيود على الوصول إلى مجتمعات السكان الأصليين. ومن التدابير الأخرى ذات الصلة المعتمدة التوظيف الطارئ للأطباء والممرضات، وإنشاء فرق للاستجابة السريعة، وشراء وتوزيع معدات الحماية الشخصية، والاختبارات، والأدوية، وأجهزة التنفس الصناعي.

119- وفيما يتعلق بالتطعيم ضد كوفيد-19، تم تطعيم 85 في المائة من سكان البرازيل بالكامل بالفعل في شباط/فبراير 2022. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 380 مليون جرعة لقاح قد وزعت بحرية في البرازيل، مع إعطاء الأولوية لأشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك الشعوب الأصلية، التي تم بالفعل تحصين معظمها بالكامل. ولا تزال حملة التطعيم جارية بغية تقديم جرعات معززة للسكان الذين سبق تطعيمهم وتطعيم الأطفال.

120- ونفِّذت خطط الطوارئ للتعامل مع العواقب الضارة لجائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، اتخذت التدابير التالية: '1' المساعدة في إعادة المواطنين البرازيليين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى البلد إلى وطنهم؛ و'2' تعزيز الأمن الغذائي من خلال توزيع السلال الغذائية؛ و'3' نشر قنوات يسهل الوصول إليها للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والعنف العائلي؛ و'4' توسيع نطاق الاستثمار في الخدمات العامة ليشمل النساء ضحايا العنف وأسرهن؛ و'5' رسم خرائط للإمدادات وتوجيهها وتوزيعها على مؤسسات الإقامة الطويلة للمسنين؛ و'6' إيواء المشردين؛ و'7' إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الروابط الأسرية وإعداد ونشر كتيبات تثقيفية موجهة للأسر تتضمن إرشادات لتعزيز الروابط الأسرية خلال فترة الإغلاق.

121- وفي الوقت نفسه، أنشئ البرنامج الوطني للبحث عن الأشخاص المفقودين، مع إنشاء سجل وطني وبنك للملفات الوراثية.

122- وجرى فحص ما لا يقل عن 11 ألف طلب موجه إلى لجنة العفو الدولية. وقد عرضت جميع هذه الإجراءات على اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري خلال الدورة الثالثة، سواء في التقرير الوطني المقدم بموجب الاتفاقية ذات الصلة أو في الحوار البناء بين الدولة وأعضاء اللجنة، التي أقرت بالتقدم الذي أحرزه البلد في هذا الموضوع.

123- وعلاوة على ذلك، نُفذ برنامج "إيمبرايس ماراجو" باعتباره مبادرة قطاعية شاملة. وبهدف التوفيق بين التنمية الإقليمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان، أعلنت الحكومة الاتحادية 110 التزامات لإيجاد فرص العمل، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز تحسين التعليم والصحة في منطقة ماراجو.

124- وساهمت الخطة الوطنية للوقاية الأولية من المخاطر الجنسية المبكرة وحمل المراهقات في الحد من الحمل المبكر في البرازيل بنسبة 18 في المائة سنوياً منذ عام 2019.

125- وسجّل أيضاً انخفاض كبير في عدد الأطفال والمراهقين الذين لقوا حتفهم نتيجة اعتداء. وفي هذه الحالة، بلغ متوسط الانخفاض ما يناهز 40 في المائة في السنوات الثلاث الماضية. وفي هذا الصدد، من المهم أيضاً الإشارة إلى انخفاض معدل جرائم القتل في البرازيل في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في صفوف النساء.

126- وقام مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان بتوسيع وتنويع قنوات خدماته. وفي الوقت الحالي، يمكن الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الهاتف، والبريد الإلكتروني، والدردشة عبر الإنترنت، والموقع الإلكتروني للمكتب، ومنصة واتساب، ومنصة تيليجرام، وتطبيقات الهواتف الذكية، بما في ذلك تطبيق مصمم خصيصاً للأطفال والمراهقين، وبلغة الإشارة البرازيلية عن طريق مكالمة فيديو مع أحد المرافقين. والخطوط الساخنة متاحة أيضاً للبرازيليين الذين يعيشون في الخارج.

127- وتفحص الشكاوى الواردة وتُحال إلى السلطات المختصة لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلاً عن ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، في غضون فترة أقصاها 24 ساعة. ويرد أكثر من 9 آلاف شكوى كل يوم، ويتم تصنيفها وفقاً للجمهور المتضرر. وقد مكن تصنيف البيانات في مكتب أمين المظالم من وضع سياسات أفضل لحماية حقوق الإنسان للسكان البرازيليين.

128- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن البرازيل وقعت على إعلان توافق آراء جنيف حول تعزيز صحة المرأة وتقوية الأسرة. كما نظمت البرازيل معاهدة مراكش في نهاية عام 2021 واعتمدت، في عام 2022، اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بهما من أشكال التعصب.

## خامساً- بناء القدرات والمساعدة والدعم التقنيان: التوقعات والطلبات

129- خلال الجولة الثالثة، بذلت الحكومة البرازيلية جهداً حثيثاً لتعزيز التعاون المثمر مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، أنشأت آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة[3]، عملت على إعداد التقارير[4] التي حان موعد تقديمها، وفي تقديم تقارير جديدة في الوقت المناسب، وفي إنشاء عملية تشاركية على نطاق واسع لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل ورصده، بما في ذلك تقديم تقرير منتصف المدة إلى الآلية المذكورة، لأول مرة على الإطلاق.

130- وقد شاركت البرازيل، في هذا الصدد، في المشاورات الإقليمية التي رعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونفذت التوصيات الواردة في كتيبات الأمم المتحدة وأدلتها المتعلقة بإعداد التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات. وبالمثل، عقدت مشاورات عامة لكونها مرحلة إلزامية في عملية تقديم التقارير إلى المؤسسات الدولية. وكلما انتهى تقرير، تتواصل الحكومة مع المكتب القطري لطلب المساعدة في الإعلان عنه، من أجل زيادة مدى انتشار الوثيقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم ضروري.

131- ومنذ عام 2020، أدرجت وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان في عملية صنع السياسات الامتثال لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل كمعيار، بحيث يتوقع من كل إدارة من إدارات الوزارة أن تدرج التوصيات المتعلقة بمجالها المواضيعي في تخطيط الأنشطة للعام المقبل. ولذلك، فإن السياسات الموضوعة على مدى السنوات الماضية كانت متمشية مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تلقتها البرازيل، مما يدل على التزام البرازيل الكامل بآلية الاستعراض الدوري الشامل.

132- وتستجيب هذه الإجراءات لأحكام البند الثامن من المادة 3 من المرسوم رقم 883 10، الذي ينص على أن السلطة التنفيذية الاتحادية مسؤولة عن تنسيق إعداد تقارير البلد المقدمة لآلية الاستعراض الدوري الشامل.

133- وتتوقع الحكومة الاعتماد على دعم الأمم المتحدة في الجولة الرابعة، من خلال التعاون في بناء القدرات والمساعدة التقنية والدعم الشامل، على الرغم من التقدم المحرز بالفعل مع فرعي الدولة الآخرين (التشريعي والقضائي) فيما يتعلق بالمبادرات التي يجري تنفيذها مع كليهما.

*Notes*

[1] The year of 2020 was atypical in relation to the volume of food donated, which expanded 57% in comparison with 2019.

[2] The courses currently available on PNEC_DH are: Accessibility in public spaces in Brazil; Accessibility in public buildings; Accessibility in Urban Spaces; Accessibility in Communication; Access to Fundamental Rights: an Indigenous approach; Right to Identity, Citizenship and Documentation; Right to Protection for Crime Victims; Rights and Healthcare of the Elderly; Immigrant Rights and guidelines on public services; Human Rights as a tool for combating corruption; Human Rights: A Universal Declaration; Human Rights Education; Businesses and Human Rights; Training in Public Policies for the Youth; Training to Volunteers of the United Mothers Project; Formalization of Religious Organizations in Brazil; Rights and Care to the Elderly; Introduction to Brazilian Sign Language; Religious Freedom and the Secular State Basic Notions in Work-Family Balance; The Role of Therapeutic Communities in the Protection of Human Rights; Ethnic-Racial Policies: Notions and Methodology for Overcoming Racism and Inequalities; Homeless People and the Housing First Model; Promotion of the Rights of Homeless People; Human Rights Protection: Torture Prevention and Prohibition; and Save a Woman.

[3] The information about the Brazilian NMRF was provided in August 2021, in response to the Office of the United Nations High Commissioner of Human Rights questionnaire, according to Human Rights Council Resolution n. 42/30.

. [4] Since 2019, Brazil has submitted reports to the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance; the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography; the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, besides from an updated version of the Common Core Document. Brazil has also expressed interest in presenting, in the simplified procedure, its next report on the Convention on the Rights of Persons with Disabilities.